طريق العرب الى مدريد

تركّز النشاط السياسي خلال شهري أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١ على جولتي وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، حيث دارت حوارات الأطراف المعنيّة مباشرة بأزمة الشرق الاوسط مع الوزير الاميركي حول مسألة الضمانات والتطمينات التي طالبت بها تلك الاطراف قبل اعلان موافقتها على حضور مؤتمر السلام، وكان ذلك محور جولة أيلول (سبتمبر). أمّا جولته الثانية (الثامنة منذ بدء جولاته المكوكية بعد حرب الخليج)، فتركّزت الحوارات خلالها على جدول أعمال المؤتمر، وقد اختتمت الجولة الاخيرة بإعلان وزيري خارجيتي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي عن توجيه الدعوات لحضور المؤتمر الى الاطراف المعنيّة بحضوره، وحدّدا موعده ومكانه في العاصمة الاسبانية، مدريد، في ٣٠/١٠/١٩٩١. وجاء في اعلان ذلك «ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، والسوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، قد وجّها دعوات لاسرائيل والدول العربية والفلسطينيين لحضور المؤتمر» (**السلام**، الجزائر، ١٩/١٠/١٩٩١). ونصّت الدعوة، حسب نص نشرته جريدة «الحياة» التي تصدر في لندن، «على ان واشنطن وموسكو على استعداد لمساعدة الاطراف على تحقيق تسوية شاملة، ودائمة، وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة ترتكز على قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨... [و] ان دولتيهما تتبنّيان المؤتمر، وان المفاوضات الثنائية المباشرة ستبدأ بعد أربعة أيام من الافتتاح. أمّا الاطراف المعنيّة والراغبة في حضور المفاوضات متعدّدة الاطراف، فستجتمع بعد اسبوعين من الافتتاح لتنظيم المفاوضات... [و] انه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الاطراف، أو حق رفض الاتفاقات التي ستتوصل اليها، وبالامكان عقد المؤتمر مرة ثانية، فقط بموافقة جميع الأطراف» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٠/١٩٩١). كما تضمّنت الدعوة «ان المفاوضات مع الفلسطينيين من خلال الوفد المشترك ستدور على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيب الحكم الذاتي المؤقت بهدف التوصل الى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وتدوم ترتيبات الحكم الذاتي خمسة أعوام، على ان تجرى، بدءاً من العام الثالث، المفاوضات في شأن الوضع الدائم» (**المصدر نفسه**).

وكان واضحاً، منذ بداية جولة الوزير الاميركي الاخيرة، ان اللمسات الاخيرة للاعداد للمؤتمر قيد الانتهاء، حيث صرّح بيكر، في ختام محطته الاولى، القاهرة، بـ «أن مؤتمر السلام في الشرق الاوسط سيعقد قبل نهاية الشهر الجاري حتى في حالة عدم تجاوز كل المسائل العالقة»، موضحاً «... وجود بعض المسائل التي قد لا يمكن حلّها؛ الّا ان هذا ليس بالأمر المهمّ... لأن مستوى التفاهم الموجود بين مختلف الأطراف المعنيّة يسمح بوجود اتفاق حول محتوى مشروع الدعوات» (**الشعب**، الجزائر، ١٥/١٠/١٩٩١).

ضمانات لجميع الأطراف

خلال جولته السابعة، ناقش الوزير الاميركي، بيكر، مع الاطراف المعنيّة الضمانات التي تطالب بها تلك الأطراف قبل موافقتها على حضور مؤتمر السلام؛ تلك الضمانات جاءت على شكل ردود حول أسئلة أثارتها الاطراف ايّاها وتتعلّق بفحوى مؤتمر السلام ونتائجه. وكانت المملكة الاردنية الهاشمية أول الراضين عن تلك الردود. فقد أعلن رئيس الحكومة الاردنية، طاهر المصري، بعد الاجتماع الى الوزير الاميركي، «ان الاردن حصلت على الردود التي كانت تنتظرها من الولايات المتحدة الاميركية على أغلبية الشروط التي طرحتها في ما يخص مسار السلام في الشرق الاوسط» (**الشعب**، ٢٢/٩/١٩٩١). الّا ان المصري أوضح «ان مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ليست واضحة، وما زالت علامات استفهام عديدة